الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج164/01(09/25)/22-خ(14917)

كلمة

معالي السيد محمد علي النفطي

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الجمهورية التونسية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (164)

القاهرة:

الثلاثاء 4 سبتمبر/ايلول 2025

بسم الله الرحمان الرحيم

معالي السيد خليفة بن شاهين المرر وزير الدولة بوزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة،

أصحاب السموّ والمعالي،

معالي السيد أحمد أبو الغيط، أمين عامّ جامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يطيب لي في مُستهلّ كلمتي أن أتوجّه بخالص التّهنئة إلى معالي السيد خليفة بن شاهين المرر وزير الدولة بوزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة، بمناسبة تولّيه رئاسة الدورة الحالية (164) لمجلسنا الموقر، راجيا من المولى العلي القدير أن يوفقه في أداء مهامه.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى معالي السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على ما بذله من جهود قيمة طيلة رئاسته للدورة السابقة لمجلسنا.

ونتقدم بجزيل التقدير إلى معالي السيد فؤاد محمد حسين، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية العراق الشقيق لنجاح القمتين العربيتين، العادية الرابعة والثلاثون، والتنموية في دورتها الخامسة وما صدر عنهما من قرارات مُهمّة لدعم التعاون العربي في مختلف المجالات.

وأشيد كذلك بالجهود التي ما انفك يبذلها معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية وأعضاده، لمزيد إشعاع جامعتنا العتيدة، والارتقاء بأدائها إلى ما ننشده من تعزيز للعمل العربي المشترك.

السيّد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

ينعقد اجتماعنا اليوم في ظل استفحال المخاطر المحدقة بأمتنا العربية على جميع المستويات، مع تواصل حرب الإبادة والتجويع والتهجير التي يرتكبها الكيان المحتل ضد أهالينا في قطاع غزة، واستمرار

أعتداءاته السافرة في الضفة الغربية، بالتوازي مع تكرار عمليات اقتحام وتدنيس المسجد الأقصى المبارك وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف من طرف المستوطنين الصهاينة، في خرق صارخ لكافة المواثيق والقوانين الدولية والإنسانية.

وإزاء هذا الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية، وما انجرّ عنه من مآسي ومعاناة إنسانية غير مسبّوقة منذ ما يزيد عن اثنين وعشرين شهرا، تدعُو تونس إلى تحرّك عربي إسلامي ودولي فاعل لوقف العدوان الصهيوني، وكسر الحصار الجائر وإدخال كافة المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني. كما تشدد على ضرورة تعبئة كافة الجهود لإعمال قواعد العدالة والقانون الدولي من أجل محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الفظيعة أمام القضاء الدولي. وفق خُطّة عمل دبلوماسية عربية إسلامية ناجزة.

وتجدد تونس التأكيد على مساندتها الكاملة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كامل أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، ورفضها القاطع لكافة الدعوات لتهجير سكان قطاع غزة، ودعمها للمبادرة العربية والإسلامية لإعادة إعمار القطاع.

وإذ تُدين بلادنا وبشدة إعلان الكيان المحتلّ عن نواياه الدنيئة لإعادة احتلال قطاع غزّة بالكامل وتشتيت سكّانه، وتصريحات حكومته المستفزة و غير المسؤولة حول ما يسميه " رؤية إسرائيل الكبرى"، فإنها تعرب عن تضامنها التام مع الشعب الفلسطيني والبلدان العربية الشقيقة، وتدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية تجاه هذه السياسات المارقة التي تشكّل انتهاكا صارخا لكافة القوانين الدولية والمواثيق الإنسانية وتعديا سافرا على سيادة الدول وأمنها واستقرارها ،كما تعكس حقيقة هذا الكيان الاستعمارية وعنصريته المقيتة.

السيّد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

من منطلق ايمانها بحق الشعوب في تقرير مصيرها، تدعو تونس المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، لاسيما مجلس الأمن إلى التحرك من أجل الوقف الفوري للاعتداءات المتواصلة للكيان المحتل على أراضي الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية الشقيقتين، بما يحفظ سيادتهما ووحدتهما الترابية.

كما تُشدّد على ضرورة مواصلة كافة الجهود الإقليمية والدّولية لإيجاد حلّ سياسي نهائي للوضع في كل من الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان الشقيقين، بما يحقّق تطلعات شعبيهما في الأمن والاستقرار والنماء.

وفيما يتعلق بالوضع في الشقيقة ليبيا، فإنه اعتبارا لما يجمع الشعبين والبلدين الشقيقين من روابط جوار وأخوة عميقة ومتجذرة، تُؤكّد تونس مُجدّدا على موقفها الثابت والمبدئي الدّاعم للخيارات الحرّة للشعب الليبي، وانخراطها في المساعي الصادقة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة على أساس حوار ليبي – ليبي بعيدا عن التدخلات الأجنبية، تحت مظلّة منظمة الأمم المتحدة. كما تُجدّد استعدادها لتكون أرض التلاقي بين الأشقاء الليبيين في حوار يجمعهم بتونس تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيّد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن إحيائنا خلال هذه السنة للذكرى الثمانين لانبعاث جامعة الدول العربية، يحمل عديد الدلالات العميقة ويُحيلنا إلى ضرورة تطوير آليات عملنا الجماعي المشترك، وتحقيق النجاعة المنشُودة في معالجة قضايانا المصيرية، وفي مقدمتها تحديات إحلال الأمن والاستقرار وتكريس التنمية المستدامة في ربوع بلداننا.

كما يدعونا إلى إيلاء الاهتمام اللازم بقضايا التنمية المستدامة، وفق مقاربة واقعية جديدة، من خلال تركيز جهودنا على دعم الاندماج الاقتصادي وبعث المشاريع الإقليمية المشتركة في مجالات حيوية مثل تحفيز التجارة البينية وتطوير الاستثمارات في مجالات الأمن الغذائي والمائي والطاقي وفي قطاعات النقل والبنية التحتية والطاقات المتجددة، بما يساعد على النهوض باقتصاديات دولنا ويعزز التكامل فيما بينها.

لقد مثل احتضان تونس يومي 30 جوان و01 جويلية 2025 للاجتماع العربي رفيع المستوى التحضيري لمؤتمر القمة الثاني للتنمية الاجتماعية، مناسبة هام لبلورة موقف عربي مُوحد سيرفع إلى هذه القمة التي ستحتضنها دولة قطر الشقيقة في شهر نوفمبر القادم، والتي نأمل أن تنبثق عنها نتائج عملية لتعزيز العدالة الاجتماعية على جميع المستويات من خلال تسريع وثيرة تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030.

كما ستسعى بلادنا، خلال فترة رئاستها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية خلال الفترة القادمة، إلى بذل كافة الجهود مع أشقائها الدول العربية، من أجل تطوير العمل العربي المشترك في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

السيّد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

لقد مثّلت الزيارة التي أداها معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى تونس يومي 15 و16 أفريل 2025، مناسبة للتأكيد على ما توليه بلادنا من أهمية لتعزيز منظومة العمل العربي المشترك ولتدارس الآفاق المستقبلية لتطويرها استجابة لتطلعات شعوبنا العربية.

إن تونس تُؤمن بأن تدعيم المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في منطقتنا العربية، ومن هذا المنطلق تحث على تعزيزها في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، كما تشدّد على أهمية متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028) التي اعتمدتها القمة العربية في دورتها (33) المنعقدة بمملكة البحرين الشقيقة.

وإذ تُثمّن بلادنا مبادرات جامعة الدول العربية في مجال المحافظة على التوازنات المناخية والحد من تفشي الأوبئة والكوارث، فإنّها تؤكد على ضرورة اعتماد خُطط وبرامج عملية ناجعة لمعالجة الاختلالات الناجمة عن ظواهر التلوث وندرة المياه وتصحّر السواحل وفقدان التنوّع البيولوجي وارتفاع مستوى سطح البحر، وفي هذا السياق، تدعو تونس إلى الاسراع بتطبيق الاستراتيجية المحدثة للأمن المائي في منطقتنا العربية التي أقرتها القمة العربية في دورتها (33).

وانطلاقا من انخراطها الكامل في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الحدّ من تأثيرات التغير المناخي، تُجدّد تونس الدعوة إلى تشكيل تحالف دولي لمواجهة خطر الانجراف البحري وحماية المنظومات البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، باعتباره تهديدا حقيقيا ليس فقط للبلدان المتوسطية وإنما لبقية مناطق العالم.

السيّد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

يتلو اجتماع مجلسنا، خلال الأيام القادمة، انعقاد الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي مناسبة لتثمين مسارات التعاون القائمة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ، كما تُعد فرصة ملائمة للتأكيد على ضرورة مزيد تكثيف التنسيق بين المنظمتين لمجابهة مختلف التحديات الماثلة، وفي مقدمتها الدفاع عن قضايا العدل والتحرّر، وتعزيز مقومات التنمية المستدامة والحدّ من الفقر والبطالة والتهميش والتوقّي من استفحال عدد من الظواهر الإجرامية العابرة للحدود، على غرار الهجرة غير النظامية والاتجار بالمخدرات، فضلا عن التصدي لخطابات العنصرية والكراهية والتطرّف التي تتهدّد الإنسانية جمعاء.

وتجسيما لقرارها وضع برنامج الدبلوماسية التونسية لسنة 2025 تحت شعار "تعزيز العمل متعدّد الأطراف وتوطيد التعاون في إطار منظومة الأمم المتّحدة"، تعتزم تونس تنظيم ندوة دولية خلال هذه السنة حول تفعيل دور تحالف الأمم المتحدة للحضارات في دعم السلم والأمن الدوليين.

في الختام تمنياتنا بأن تُكلّل أعمال مجلسنا في دورته الحالية بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته